A0054


نعم المولى ونعم النصير
بعد الحمد والمنة که حاشیه سید شریف نور الله مضجعه المشهور به
میر ایساغوجی
بحواشی معتبره و تصحیح کامل باهتمام محمد نصیر الدین دهلوی مع حاشیه مجموعه دیگر متعلقه آن
در مطبع مرتضوی طبع شد
منطق
۵۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات ويسر له طرق التحصيل المجهولات والصلوة على رسوله محمد المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله واصحابه معدن المكرمات ومنبع المودات اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بايساغوجي للشيخ الامام افضل المتاخرين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا لفوائد علم الميزان ودرر فرائد علم البرهان وهمم الطلبة ممدودة لاغتنام لآلي اقتناء ذخائره في كل زمان وحالهم انطق بطلب كشف سرائره بكل لسان كتبت بعون الله على حواشي لتزيل عن المواضع المشكلة شبههم ونظمت فرائد لتكون قلائد لاعناق هممهم مع ان العلم اعلام معاليهم مشتملة على الانعكاس وآثار رمانية مؤذنة بالانكسار والجهل رايات دولته رافعة وآيات نصرته واضحة وان لا وقع الى وجه المقبول

القبول او صل وان الناس كالنبت تابع للاخس لا زرب ولو توسلت بها الى الحضرة من شرفه

الله تعالى باحياء معالم الفضائل الدارسة وتوصلت به الى اسلة من زينه الله تعالى

باعلائهم مراسم الفواضل الطامسة وهو المخدوم الاعظم واولو الايادي والنعم والغرر

الظاهرة والشرف الباهرة اللائح من غرته الغراء لوائح السعادات الازلية الفائح

من طيبه روائح الدولة الابدية نشعر في المهد ينطق عن سعادة جده

اثر النجابة ساطع البرهان غياث الاسلام ومغيث المسلمين الامير بن الامير بن

الامير امير محمد لا زالت رايات العلو في ايام دولته عالية وقمته من اثار تربيته

عالية اللهم خصصته بالكمالات العلمية والعملية وارزقه الرياسة الدينية و

الدنيوية لان غوامض الاسرار بالنسبة الى ذهنه الوقاد هينة ونتائج الافكار بالاضافة

الى الطبع النقاد بينة فهو باتحاف هذا الكتاب ولى وبالهداية احرى واسأل

من الله تعالى ان ينفع به انه ولي ذلك النفع وهو حسبي ونعم الوكيل قال نحمد الله على

توفيقه ونسأله هداية طريقه والهام الحق بتحقيقه ونصلي على محمد وآله وعترته اقول

الحمد معناه على ما ذهب اليه المحققون وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة او غيرها

وانما ضم النداء ليشعر بانه بواسطة اللسان قوله من نعمة او غيرها للاشعار

بعموم المتعلق بعد تمام تعريف الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا عن استهزاء لانه

ليس ثناء حقيقة لان الثناء انما هو بقصد المعنى لا بمجرد التلفظ ولا حاجة الى تقييد الجميل

بالاختياري احترازا عن المدح لانه ليس المشروط في الحمد ايضا بدليل قوله تعالى عسى ان يبعثك

ربك مقاما محمودا وبالحديث المأثور وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته والحمل على الوصف
المجازي وصفاته بوصف صاحب الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم وصف على الظاهر
على ان من يقول يكون الجميل الاختياري ماخوذا في الحمد انما يقول يكون ماخوذا فيه
بحسب العقل لا كون الاختياري شرطا ولا فرق بين الحمد والمدح صرح به صاحب
الكشاف حيث قال وكل ذي لب اذا رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان
لا يمدح بغير فعله وقد نعى الله تعالى ذلك على الذين نزل فيهم ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا الآية ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجه فاجاب
عنه بان الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعر عن مخبر مرضي واخلاق حميدة
ثم نقل عن علماء البيان تخطية المادح على غير الاختياري وجعله غلطا مخالفا للمعقول
والمنقول وقصر المدح على الجميل الاختياري وهذا صريح في ان اخذ الاختياري
في الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح والشكر فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقه خاصا ومورده عاما والحمد بالعكس فيجتمعان
عند وجود الخاصتين معا ويفترق كل واحد منهما عن الآخر عند وجود احدى الخاصتين فقط
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله جريا
على الاصل وقصد اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات والدوام والتوفيق جعل فعل العبد موافقا
لما هو خير في حقه والهداية الدلالة الموصلة الى البغية والوصول معتبر في مفهومها بدليل ان الضلالة
تقع في مقابلتها وعدم الوصول معتبر فيها وانه يمدح بها كما يمدح بالاهتداء ومن العلوم ان من دل على المطلوب

لا يستحق المدح ما يوصل اليه بل ربما يستحق الذم وان لا ابتداء لطاوعها والمطاوعة
حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله نحو جمعته فاجتمع والمطاوع كالمجاز
الاصل واما قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فمجاز عن اعطاء
اسباب الهداية ونصلي واختار الجملة الفعلية ايضا كما ذكرنا وليكون الصلوة
على وفق الحمد والمشهور ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي الاركان المخصوصة
شرعا فيكون الصلوة المسندة الى العبد حقيقة وفي مثل صلى الله عليه وسلم مجازا
بمعنى الرحمة ولعل العلاقة ان الدعاء سبب للرحمة ولكن المذكور في الكشاف
في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين ثم سميت الاركان المخصوصة
بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء بها تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون
الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان المخصوصة حقيقة او مجازا مرسلا واما مثل
قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي عام من المعنى
الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف في طرقه قال اما بعد فهذه
رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتمهد شيئا من العلوم مستعينا بالله
مفيض الخير والجود انه ولي ايساغوجي اقول من المنطق علم يعرف به تميز السالم من الفكر الصحيح عن
الغلط في الفكر المصحح اورد في رسالته عدة اصطلاحات منه يجب استحضارها لمن يتمهد
شيئا من العلوم ليكون له عونا في التحصيل منها ايساغوجي والمراد به الكليات الخمس وايساغوجي اسم
حكيم ينسب اليه الكليات الخمس لمهارته فيها وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض

العام وهذا هو المقصود بالنظر لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام
اللفظ قدم بحثهما عليها ليسهل ذلك اما لان هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة
من صاحبها والاستفادة لا يحصل الا بالالفاظ الدالة على المعاني واما لان الكليات
الخمس عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعاني على ما صرح به المص بعد ذلك
حيث قسم اللفظ المفرد الى الكليات فيتوقف معرفتها على معرفة الدلالة كما
شقق عليه فلذلك قدم بحث الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والدلالة اللفظية فهي ان توقفت على الوضع فوضعية والا فغير وضعية
وغير الوضعية ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبعية كدلالة اح اح على وجع
الصدر والا فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وغير اللفظية
ان كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والا فعقلية كدلالة الدخان
على النار وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون مدخل للعقل فيها والا يلزم ان يكون جميع
الدلالات عقلية بل ما يكون بحسب العقل فقط من غير دخل للوضع والطبع وبالدلالة
الطبعية ما لا يكون للعقل مدخل فيها والمقصود ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية وهي
كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبة بين
اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع يعبر باضافتها تارة الى اللفظ فيفسر بكونه آه و
تارة الى المعنى فيفسر بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع فيفسر بفهم السامع

السامع المعنى من اللفظ اى انتقال ذهنه منه اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ
صفة اللفظ وكذلك انفهام المعنى منه الا انه لتركيبه لا يشتق منه اسم الفاعل والوجه
ما تقدم لانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظة فيه انما هو من
جانب المعنى وجانب السامع لا جانب اللفظ فقط ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت على تمام
ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت
على جزء ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق فقط سميت تضمنا لكون المدلول
في ضمن الموضوع وان كانت على امر خارج يلازمه في الذهن اى يمتنع انفكاك تصور الشيء
عن تصوره كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاما لكون الدلالة بسبب
اللزوم الذهني وانما يشترط اللزوم الذهني ولم يشترط اللزوم الخارجي لان الالتزام
متحقق بدونه كالعمى فانه يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج و
انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلى لان الدلالة اللفظية بالوضعية
اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبعية
والعقلية فبالاستقراء فان الدلالة اللفظية اذا لم يكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم
ان تكون عقلية وكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين فان قيل قد يتحقق الدلالة اللفظية
على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهنى كما في اكثر المجازات فلا ينحصر
الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهنى
فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال ح هو المجموع دون اللفظ

فقط فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة فى هذا الفن كانت كلية والتى ليست بكلية لا يسمونه الدلالة. ولهذا فسر الدلالة بكون الشى بحيث يلزم الخ والدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه معناه الخ فعلى هذا يكون المعتبر فى الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهنى البين بالمعنى الاخص وهو الذى يكون مجرد تصور الملزوم كافيا فى جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور فحينئذ لا يصلح التمثيل للمدلول بالالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان مجرد تصور الانسان لا يكفى فى جزم الذهن باللزوم فكان المصنف بنى الكلام على ان المعتبر فى الدلالة الالتزام هو البين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتاخرين وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة بجزم الذهن باللزوم بينهما ضرورة هكذا قالوا وظنى ان المعتبر فى الدلالة الالتزام هو مطلق اللزوم واللازم فى كليت الدلالة و ام الا انهما هو مطلق اللزوم الذهنى وهو امتناع انفكاك تصور الملزوم عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا فى جزم الذهن باللزوم او لم يكن اذ لو كان المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر الخارج الذى يمتنع انفكاك تصور المسمى عن تصوره ولكن لا يجزم الذهن بمجرد تصور المسمى باللزوم بينهما مدلولا التزاميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه ليست بمطابقة ولا تضمن ولو لم يكن بالالتزام يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلث واذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام فعليك بحاشيتنا على شرح الشمسية فى هذا المقام

قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان والمؤلف وهو

وهو الذي لا يكون كذلك فهو لك راجع الى الجارية **اقول** لما فرغ من بيان دلالات
وبيان اقسام اللفظ ورد القسمة للفظ الموضوع للمعنى لا انه ترك القيد اعتمادا
على شهرة الامر ولا ينتقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على المعنى بالوضع كالمهمل لانه
يلزم كونه مفردا لكنه خلاف ما صرح به والمفرد ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء
معناه كالانسان والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو اراد
واحد بالف الانسان مثلا معنى لا يلزم ان يكون مركبا والمركب ما لا يكون كذلك
اي ما يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فيحصل ان يكون للفظ جزء ولذلك
الجزء دلالة على المعنى ويكون دلالة ذلك الجزء على المعنى مرادة فيخرج عن الحد
ما ليس له جزء اصلا كق حال كونه علما وماله جزء غير دال على معنى اما انه لا جزء
لمعناه كالنقطة واما ان يكون لمعناه جزء ولكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد واما له
جزء دال على المعنى لكن لا يراد منه الدلالة على المعنى سواء كان جزء للمعنى المقصود كما في الحيوان الناطق
كما في عبد الله حال كونهما علما فلانه لا يراد بجزء منهما الدلالة على المعنى كما لا يخفى والمراد
بجزء المعنى اعم من ان يكون جزء المعنى المقصود او لا فيدخل في حد المركب المركبات التي اريد
منها الامر الخارج المستلزم كالحيوان الناطق علما اريد به الضاحك فانه وان لم يرد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود الا انه اريد منه الدلالة على جزء المعنى الحقيقي
ليتوسل منه الى المجاز المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود احترازا عن
ولا حاجة اليه لانه لا ينتقض الحد بالمركبات المذكورة وهذا التعريفات الذي ذكره ابن الحسن

المذكورة للمفرد والمركب **قال** المفرد اما كلي وهو الذي لا يمتنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي وهو الذي يمتنع نفس تصور مفهومه عن ذلك
كزيد **اقول** قد عرفت فيما سبق ان بيان الدلالة واقسام اللفظ انما هو لتوقف
معرفة الكليات عليهما ولما فرغ من بيانهما شرع في بيان الكليات اعلم ان الكلية و
الجزئية بالذات انما هي صفة المعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا لتسمية
الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب صفة بالذات للالفاظ لا للمعاني لكن
يتصف بهما المعاني تبعا لتسمية المدلول باسم الدال ولهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد
مقسما للكليات وصح تعريف الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه
اي ما يكون نفس تصور مفهومه بالنظر الى نفسه مانعا عن وقوع الشركة فيه والكلي بما لا يمنعه
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه اي ما لا يكون نفس تصور مفهومه بالنظر الى نفسه
مانعا عن وقوع الشركة فيدخل فيه ما لا يمنع فيه اصلا من الشركة وما فيه منع لكنه لا بالنظر الى
نفسه كالكليات الفرضية مثل اللاشئ واللاوجود واللاامكان فانها يمتنع اشتراكها بين كثيرين اذ لا
يصدق على شئ اصلا فضلا عن الاشتراك لكن ذلك لا لنفس التصور مفهومها بل يستلزم نقيضها
بجميع الاشياء وتلخيص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله في العقل ان امتنع فرض
صدقه على كثيرين فهو الجزئي وان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيا فيفرض
الجزئي ايضا مشتركا كما تفرض اللاشئ مشتركا بين الكثيرين لانا نقول ذلك فرض ممتنع
وهذا فرض ممتنع والفرق بين فان قيل التصور حصول صورة الشئ في العقل فيكون المعنى

معنى قوله تصور مفهوم حصول صورة مفهوم فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم قلنا حصول
الشئ على نوعين نوع بان يكون حصوله بطريق الاصالة وهو الذي يكون حصوله
بحصول نفسه كالعلم والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتب اثره ونوع يكون
حصوله بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه وعلامته
عدم ترتب اثره وكل واحد منهما لا يستلزم الآخر فانا اذا تصورنا النار يحصل في العقل صورة
النار لا نفسها ولهذا لا يترتب اثرها ويحصل العلم بنفسه لا بصورته ولهذا يترتب اثره نعم
قد يستلزم حصول صورة الشئ في العقل حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصوره يستلزم حصول
نفسه والتصور اذا اضيف الى المعاني والمفهومات يكون من النوع الاول فيكون معنى تصور مفهوم
حصول المفهوم نفسه لا صورته فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه التسمية بالكلي والجزئي
ان الكلي جزء الجزئي غالبا كالحيوان فانه جزء لكل واحد من افراده كالانسان والفرس والبقر والغنم
وغيرها فيكون الجزئي كلا والكلي جزءه وكلية الشئ بالنسبة الى جزئياته مثلا كلية العلم
بالقياس الى زيد وعمرو وبكر لا بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشئ منسوبا الى الكل والمنسوب الى
الكل كلي وكذلك جزئية الشئ انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي

قال والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما
عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان **اقول** الكلي اذا نسب الى
ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو
العرضي كالضاحك فانه خارج عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات وان لم

لكن خارجا عنه فهو الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو

وغيرهما من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتي بما يكون رفعه رفع الذات في ما ذكره

الشيخ في الشفاء من ان الذاتي ما ليس بعرضي فيصح تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل

وقد يفسر الذاتي بما يكون داخلا والعرضي بما يكون خارجا فيتحقق الواسطة او بما

يخالفه اي ما لا يكون داخلا فيلزم كون النوع من العرضيات فعلى كلا التقديرين لا يصح

تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات

فلا يصح ان يكون للماهية ذاتية والا يلزم انتساب الشيء الى نفسه لانا نقول ليس كونه ذاتيا

ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد

يقال ان هذه النسبة ليست بلغوية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك فهذا يقتضي

لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي على الماهية حقيقة وبالجملة تعريف المصنف

للذاتي بما يدخل في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي

اللهم الا ان يراد من الداخل ما ليس بخارج او يراد من الماهية الماهية الشخصية لكل واحد من الجزئيات

فالماهية النوعية داخلة فيها **قال** والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة

كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق

في جواب ما هو **اقول** الذاتي اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي

لا يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس

اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان في الجواب واما اذا سئل عن الانسان وحده او الفرس وحده لا يقع الحيوان في

الجواب بل الواقع ح اما الحيوان الناطق او الحيوان الصاهل وذلك لانه

اذا سئل بما هو عن الشيء الواحد يكون السؤال بطلب تمام الماهية

المختصة به واذا سئل عن الشيئين او اكثر يكون لطلب تمام الماهية

المشتركة فما وقع جوابا للاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع

والا لم يكن للاشتراك في السؤال فائدة ١٢ عناية

جوابا للثاني يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة

بين الانسان والفرس فيقع في جواب السؤال عنهما بما هما وليس تمام الماهية المختصة

باحدهما فلا يقع في جواب السؤال عن احدهما ويرسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين

مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ولفظ الكلي مستدرك لان المقول على كثيرين يغني عنه و

قوله مقول جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين

بالحقائق يخرج النوع والفصل لانهما لا يقالان الا على كثيرين متفقين بالحقيقة

قوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانهما لا يقالان في جواب ما هو وههنا

بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقع على كثيرين وقوله مقول على كثيرين

انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الامكان بالالتزام

ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات الثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد وعمرو وبكر

لا يكون مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول على الشيء انما هو المفهومات الكلية فيجب والجواب

فكيف يصح قوله مقول جنس متناول للكليات والجزئيات ١٢

عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين في تعريف الكليات هو الصالح لان يقع على

كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهومات الكلية عن التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند ذكر الكلي

مع المعقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر كما قلت بحسب الحقيقة
بناءً على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما حصل في العقل ليس الا
المفهومات الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن هذا بناءً على ما ذهب اليه المتاخرون من
ان العقل يدرك الكليات بلا واسطة والجزئيات بالآلات وان المفهوم الحاصل
في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي ولا خفاء في ان الجزئي مقول ايضا على الشيء لا سيما
على ما ذهب اليه المصنف من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي والجزئي **قال**
والمقول بحسب الشركة والخصوصية معًا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب
ما هو **اقول** الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معًا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سئل
عنهما بما هما كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سئل عن احدهما
بعينه لانه تمام ماهيته المختصة به ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله مقول جنس شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين
يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باقي
الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكذلك
الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة
والقيد يخرج ما ينافيه لا ما يوافق على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض

للعرض العام اليه فلا تخصيص باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو يمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بمجرد قوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك لا يخرج بمجرد قوله في جواب ما هو على ما لا يخفى وانما يخرج بانضمام قوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة بقوله في جواب ما هو لان الجنس وان كان مقولا في جواب ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد وعمرو وغيرهما بما هما لا يقال في الجواب انه حيوان بل يقال حيوان ناطق والحيوان وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه واقع في طريق ما هو وكذلك الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال داخل في طريق ما هو فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا فلذلك لم ينسب اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو ويقال ان معنى قوله وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فيخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة كما عرفت وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو لخراجهما بقيد واحد رعاية للمناسبة وانت خبير بان هذا لا يليق بفنّنا هذا ولانه لا معنى لاخراج الشيء بعد الخروج **قال** واما غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته **اقول** الكلي ان كان غير مقول في

جواب ما هو بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو ذاتي وهو اي القول المجاب
اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو الفصل كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان فانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به
ما يميز الشيء وكل ما يميز الشيء يصلح للجواب ثم الفصل ان كان مميزا للشيء عما يشاركه
في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز
الانسان عما يشاركه في الحيوان وان كان مميزا عما يشاركه في الجنس البعيد
كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم النامي
وكالنامي بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم المطلق وهو القابل للابعاد
الثلثة وكالجسم المطلق فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية وكل واحد
من هذه الفصول يصلح في جواب السؤال عن الانسان لان السؤال باي شيء هو في
ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تميزا ذاتيا يصلح للجواب واما اذا خصصت
السؤال وقلت الانسان او زيد اي الحيوان او الجسم لم يقع في الجواب الا الفصل الذي
يميز الانسان عما يشاركه في الجنس الذي اضيف اليه وانما حصر الفصل على ما يميز الشيء عما
يشاركه في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين لا يتم على هذا
الا بذكر الجنس لانه لو لم يذكر الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة لم يعلم
انه اختار بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين ولو رسم الفصل بانه كلي يقال على الشيء

الشيء في جواب اى شيء هو في ذاته قوله كلى جنس شامل للكليات وقوله يقع على الشيء في جواب اى شيء هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع لا يقالان في جواب اى شيء هو والعرض العام لا يقع في جواب اصلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه **قال** والعرضي اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان ويرسم بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحد وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او الفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقع على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا **اقول** هذا شروع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا والاول هو العرض اللازم سواء كان الامتناع بالنظر الى نفس الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للحبشي والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان والسواد من المسامحات المشهورة في عباراتهم ولان الكلام في الكلي الخارج عن الافراد فلابد من ان يكون محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا مبدأ المحمول اعتمادا على فهم المتعلم وكل واحد من العرض اللازم والمفارق اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة فقط فان اختص فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل بالنسبة الى الانسان وترسم الخاصة بانها كلي يقع على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وذكر الكلي مستدرك كما مر في قوله

يقع على ما تحت حقيقة جنس شامل للكليات كما عرفت به ان القول على المختلفات
لا ينافى القول على المتفقات و قوله واحدة فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما
مقولان على ما تحت حقائق فوق واحدة و قوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل
لان قولهما على ما تحتهما ذاتى لا عرضى وانما يختص بافراد حقيقة واحدة بل يعم
الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى كل من انواع
الحيوانات فانه لا يختص بواحد منها و يرسم بانه كلى يقع على ما تحت حقائق مختلفة
قولا عرضيا و فوائد القيود ظاهرة و فيه بحث لان المصنف رح قسم الكلى الخارج
عن الماهية اولا الى العرض اللازم والمفارق ثم قسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام
فيكون اللازم والعرض المفارق قسمين و نيز بالذات للكلى و جعل الخاصة والعرض العام
قسمين برأسه فيكون اقسام الكلى سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة وكان المناسب ان
يقسم الكلى الخارج عن الماهية الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق قسمين
من اقسام الكلى بالاصالة والخاصة والعرض العام قسما لهما فينحصر الاقسام الاصلية
الاولية للكلى فى الخمس لان القوم اتفقوا على ان كون الخاصة والعرض العام من الاقسام
الاصلية للكلى لو جعل العرض اللازم والمفارق مع تلك الاقسام الاصلية بزيادة اقسام
الكلى على الخمسة و اعلم ان الكليات متى اعتبرته حصلت مفهوماتها و وضعت اسماؤها
بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فكان المناسب ان يذكر فى تعريف جميع الكليات
يحد بدل يرسم ولو سلم فغاية الاحتمال عدم العلم بكونها حدودا لا يوجب

قال لا يوجب العلم بكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم
القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء اقول الغرض من المنطق تحصيل
المجهولات والمجهول اما تصوري وتصديقي والموصل الى المجهول التصوري يسمى
قولا شارحا لشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء وهو اما حد او رسم والحد قول
دال على ماهية الشيء قوله دال جنس شامل لانواع التعريف وقوله ماهية
الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل على لازم الشيء لا على ماهيته فان قيل لو احتاج
الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد الى الحد لاحتاج حد الحد الى الحد فتسلسل
وهو باطل وايضا لو كان للحد حد يلزم تساويهما على ما هو المشترط بين الحد والمحدود ولكن
اخص ضرورة كون حد الحد والاخص لا يصلح للتعريف فضلا عن ان يكون حدا
والجواب عن الاول ان هذا في الامور الاعتبارية وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار
فان العقل قد يعتبر حد الحد من غير نظر الى خصوصية الاضافة وبهذا الاعتبار
لا يحتاج الى الحد ويقع معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية الاضافة فيحتاج الى الحد لكن
حد الحد على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار وبما ذكرنا خرج الجواب
عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة
مساو للحد وباعتبار الخصوصية اخص وكونه حدا باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا
فيه قال وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة
الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصله

القريب كالجسم والناطق بالنسبة الى الانسان **اقول** الحد الذي يتركب من الجنس و
الفصل القريبين فهو الحد التام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا
فلان الحد في اللغة المنع والحد لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الغير واما كونه
تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو
الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلنقصان بعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب **قال** والرسم التام وهو الذي
يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات التي تختص جملتها
بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار
بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع **اقول** الرسم هو القول الدال على اللازم
المساوي للشيء ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة فهو الرسم التام
كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها و
الخارج اللازم اثر من اثار الشيء فالتعريف به يكون تعريفا بالاثر فيكون رسما واما كونه تاما
فلمشابهته بالحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر خارج مختص
به وان كان مركبا عن عرضيات تختص جملتها بالشيء فهو الرسم الناقص كالماشي على قدميه عريض
الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا
فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام عنه وهو الجنس القريب او يعتبر العرض العام مع

مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز والاطلاع على الذاتى ولذا الخاصة مع الفصل اذهى لا يفيد الاطلاع على الذاتى والامتياز حاصل بالفصل وفيه بحث لانا لا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتى والامتياز بل بما يفيد اجتماع العوارض زيادة الايضاح للماهية وسهولة الاطلاع على الماهية صرح به الشيخ ابو علي سينا فى الاشارات وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف الشئ اذا علم اختصاصه به فاذا توقف معرفة الشئ على الخارج اياه وتعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشئ وهو يتوقف على معرفة الشئ فيلزم الدور واجيب عنه بان افادة الخارج اللازم بمعرفة الشئ لا نسلم انه يتوقف على العلم بالاختصاص وان المفيد لمعرفة الشئ هو معرفة الامر المختص بالشئ من غير احتياج الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشئ ولازمه الخارج ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن من الامر الخارج الى ذلك الشئ فيصح التعريف به لتحقق الاختصاص به وان لم يعلم ذلك الاختصاص **قال** القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب **اقول** لما فرغ من قول الشارح شرع فى الحجة وهى القضايا بالمرتبة ولما توقف معرفتها على القضية واقسامها قدم مبحث القضية عليها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب والقضية تطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او حقيقة فى المعقولة ومجازا فى الملفوظة والثانى اولى لان المعتبر عندهم هو القضية المعقولة واطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول والقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والمعقول

المعقول جنس للقضية المعقولة وقوله يصح ان يقال لقائله اه فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي وغيرهما ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها وهو المسمى بالتصديق عند الامام **قال** وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا **اقول** القضية تنقسم الى حملية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل او بالقوة فهي حملية والا فشرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم يوجد في شيء من طرفيها الدالة على النسبة التامة فهي حملية وان وجد فاما ان يوجد باحد الطرفين او في كليهما فان وجد في احد الطرفين فهي ايضا حملية وان وجد في كليهما فاما ان تكون ملحوظة اجمالا او تفصيلا فان كانت ملحوظة اجمالا فهي ايضا حملية نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم لانه بمنزلة ان يقال هذه القضية نقيض تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين القضيتين وتسمية الشرطي التالي والجزء الاول من الحملية اي المحكوم عليه يسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى محمولا لانه

لانه وضع لان يحمل على الشئ والنسبة التي بها يرتبط المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني يسمى تاليا لتلوه اياه في الذكر **قال** القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **اقول** القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية تنقسم الى موجبة وسالبة لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان بثبوت المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهي موجبة وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهي سالبة وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق وجود النهار على تقدير طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بسلب صدق قضية على صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق عدم وجود الليل على تقدير طلوع الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين فهي منفصلة موجبة نحو العدد داما ان يكون زوجا وفردا فانه حكم فيها بالتنافي بين كون العدد زوجا او فردا وان كان الحكم فيها بسلب التنافي فهي منفصلة سالبة نحو زيد ليس اما ان يكون حيوانا او كاتبا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين كون زيد حيوانا وكاتبا **قال** وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرناه واما مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب

وأما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب وكل واحد منهما الى الموجبة
والسالبة اما مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة اما في الحملية فموضوع القضية ان كان
جزئيا نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فمخصوصة شخصية وان لم يكن جزئيا فان بين كمية
افراد الموضوع بالكلية فهي محصورة مسورة كلية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بحجر وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية فهي محصورة مسورة جزئية نحو بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم تبين كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا
بالبعضية فهي مهملة نحو الانسان كاتب والحيوان ليس بكاتب ولا يخفى وجوه المناسبة والسور في الموجبة
(لاهمال بيان كمية الافراد من الكلية والجزئية مع احتمال بيانها ۱۲)
الكلية بلفظ كل بمعنى الكل الافرادي وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وفي الموجبة الجزئية لفظ
البعض والواحد وفي السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما في الشرطية فالحكم بالاتصال
والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الان اكرمك وزيد في هذا الان اما كاتب او
غير كاتب فهي مخصوصة وان كان الحكم بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة
كلية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وان كان
الحكم بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او ابيض فهي محصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور
الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وحيثما وفي المنفصلة لفظ دائما وسور السالبة
الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة الاوضاع بمنزلة الموضوع في الحملية **قال**

قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما
زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ
اما ان يكون شجرا او حجرا واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان
لا يغرق **اقول** لما فرغ من المباحث المشتركة بين الحملية والشرطية شرع في الكلام
المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة فهي اما لزومية او اتفاقية لان صدق
التالي على تقدير صدق المقدم ان كان بعلاقة بينهما فهي متصلة لزومية والمراد بالعلاقة
شئ بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية والتضايف واما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما التضايف فكقولنا ان كان زيد
ابا عمرو فعمرو ابنه فان تعقل كون زيد ابا لعمرو يتوقف على تعقل كون عمرو ابنه وان كان صدق
التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل بمجرد الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار وان كانت منفصلة فهي اما حقيقية او مانعة الجمع او
مانعة الخلو لان الحكم فيها بالتنافي ان كان في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وان كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط كقولنا
هذا الشئ اما شجر او حجر فالقضية منفصلة مانعة الجمع وان كان الحكم بالتنافي
في الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فالقضية منفصلة مانعة الخلو

فهي القضية الحقيقية يؤخذ مع الشيء نقيضه او المساوي لنقيضه وفي مانعة الجمع يؤخذ مع الشيء ما هو اخص عن نقيضه ككون الشيء حجرا وشجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا او بالعكس وفي منع الخلو يؤخذ مع الشيء ما هو الاعم من نقيضه ككون زيد في البحر وان لا يغرق فان كونه في البحر اعم من ان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر ولا يغرق **قال** وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات الثلث المذكورة يتركب غالبا من جزئين وقد يتركب من اكثر من جزئين اما الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد من هذا الجميع واعترض عليه بان كل واحد من جزئي الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من اكثر من جزئين فلزم اما جواز اجتماع جزئيها او جواز ارتفاع جزئيها مثلا اذا صدق الزائد كذب الناقص فحينئذ اما ان يصدق المساوي او لا يصدق فان صدق يلزم اجتماع جزئين اعني الزائد والمساوي فلا يكون بينهما منع الجمع وان لم يصدق يلزم ارتفاع الجزئين اعني المساوي والناقص فلا يكون بينهما منع الخلو وايضا ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لامتناع الخلو فينتج ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فلا يكون منع الجمع وايضا يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فلا يكون بينهما منع الخلو فصدق تركب الحقيقية من اكثر من جزئين فتعدد المنفصلات اذا قلنا العدد اما زائد او ناقص

ناقص او مساو فهو منفصلتان حقيقيتان على معنى ان العدد اما زائد او غير زائد وغيره
اما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اريد ان الحقيقية لا تتركب من اكثر من
جزئين مطلقا فلا نم ذلك والدليل الذي لا يدل عليه ان الحقيقية يمنع
تركبها من اكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي فمسلم
لكن هذا لا ينافي جواز تركب الحقيقية من اكثر من جزئين في الجملة اذ لا امتناع في
ان يقال العدد اما زائد او ناقص او مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد
واحد ولا يخلو العدد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ايقاع الانفصال
بين كل جزئين يكون من هذا الجميع فعلى هذا لا يتعدد المنفصلة واما مانعة الجمع
ومانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا واما ان يكون
هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا وهما يتركبان من جزئين او اكثر مطلقا سواء
اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشأ الفساد كما عرفت انما هو تحقق
منع الخلو والجمع بين كل جزئين ومتى انتفى انتفى **قال** المتناقض هو
اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب **اقول** من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة والاختلاف جنس يتناول
الاختلاف بين القضيتين مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضية وقوله قضيتين

يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والكلية والجزئية والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث لا يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات الاختلاف بل بخصوص المادة كما في ايجاب الشيء وسلب لازمه المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لا لذاته بل لاجل ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان ولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق **قال** ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات وفي نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان **اقول** لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات وبعضهم هذا الشرط جعل المصنف هذا الشرط شرطا للتناقض مطلقا ولم يخص بما يكون بين المخصوصتين والمحصورتين الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم يتناقضا لجواز صدقهما او كذبهما معا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم الثانية وحدة

وحدة الطبعي فانه لا يتناقض عند اختلافهما ايضا نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم الثالثة
وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو الجسم مفرق للبصر بشرط
كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسود الرابعة وحدة الكل والجزء
اذ لا يتناقض عند اختلافهما ايضا نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود
اي كله الخامسة وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد
قائم نهارا او زيد ليس بقائم ليلا السادسة وحدة المكان نحو زيد يجالس في
الدار وليس بجالس في السوق السابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض عند
اختلافهما نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل
نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل وفيه
بحث لان المقصود فيه ان كان تفصيل الشرائط فلا ينحصر فيما ذكره لانه لو اختلف
الالة لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم الواسطي وزيد ليس بكاتب بقلم
اخر والى غير ذلك ولا فوحدة النسبة الحكمية كافية لانه متى اختلف شيء
مما ذكر يختلف النسبة الحكمية بالضرورة لان النسبة الى هذا غير النسبة الى ذلك
والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس **قال** المحصورتان
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد
تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين
قد تصدقان كقولنا بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس

بكلتيهما **اقول** لما كان التناقض بين المحصورتين شرط آخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بدونه اشار اليه المصنف بقوله المحصورتان الخ يعني اذا كانت القضيتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما مع اتحادهما في الامور المذكورة الا بعد اختلافهما في الكم اي في الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين او جزئيتين لجريتا فيه لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة الى الجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع فان صدق الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو مثال الانسان محال ان يكون ليس بانسان حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير احتياج الى اختلاف الكمية قلنا تعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتحاد بحسب مفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية

قال العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق والتكذيب بحاله **اقول** من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو في اصطلاح المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة

الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس

هذا التبديل ايضا ولهذا فسره بان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب

والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان

الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وان كان صادقا كان العكس صادقا مثلا

اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا

والمحمول اعني الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا ان نعكس

قولنا لا شيء من الانسان بحجر نقول لا شيء من الحجر بانسان والمراد من الموضوع

والمحمول الموضوع والمحمول في الذكر اعني وصفي عنوان للموضوع والمحمول

فلا يرد السؤال بان العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل

العكس ذات المحمول ومحمولة وصف الموضوع والتعريف مختص بعكس الحملية بدليل انه لم

يذكر الشرطيات في كتابه فلا يضر خروجه عن التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب

والسلب لان القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل لم توجد في الاكثر الا كذلك وانما

اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فصدق الملزوم مع كذب اللازم محال واما

اشتراط بقاء الكذب فما لم يقل به احد فكان هذا سهوا من القلم لانه لا يجوز ان يكون الصادق لازما

للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس الى بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق العكس قال والموجبة

الكلية لا تنعكس الى موجبة كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس

جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع

شيأ موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسان والموجبة الجزئية
تنعكس جزئية بهذا الحجة ايضا اقول الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس موجبة
كلية لان المحمول اذا كان اعم من الموضوع تصدق الموجبة الكلية ولا يصدق
عكسها كليا والا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو انعكس
قولنا كل انسان حيوان الى الموجبة الكلية عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان
على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان ينعكس جزئية لانه اذا صدق قولنا
كل انسان حيوان نجد الموضوع ذاتا موصوفا بالانسان والحيوان فيصدق بعض الحيوان
انسان بالضرورة وايضا لو لم يصدق بعض الحيوان انسان على تقدير كل انسان حيوان يصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق
بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل حيوان وهذا خلف وتوضيح المقيض اعني
لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل اعني كل انسان حيوان ولا شيء من
الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال والموجبة الجزئية
تنعكس موجبة جزئية بالحجتين المذكورتين في انعكاس الموجبة الكلية قال
والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان
بحجر يصدق لا شيء من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية
لانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه
وهو بعض الحجر انسان وتنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لا شيء من

لا شيء من الانسان بحجر وهذا خلف وجعل النقيض اعني بعض الحجر انسان صغرى والاصل كبرى
هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر هو محال
قال والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس
جزئية لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا
يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم ولكن يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله في عكسها بقوله لزوما اي كليا القياس هو قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر المقصد الاعلى من الاصطلاحات
المذكورة القياس لان الغرض الاصلي من علم المنطق انما هو الايصال الى المجهول والقياس
موصل الى المجهول التصديقي الذي هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عندهم
عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على
المعقول وتعريف المصنف للقياس يتناول القول المؤلف ان كان تعريفا للقياس
المعقول فالمراد بالقول الاول هو المؤلف المعقول واستلزامه للقول
الآخر ظاهر وان كان تعريفا للقياس الملفوظ فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ و
استلزامه للقول الآخر باعتبار انه دال على المركب المعقول فعلى كل تقدير المراد من
القول الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ بالاقوال ولا من تعقل

مغايرها وذكر المؤلف ليتعلق به من الاقوال والا فلا حاجة اليه بعد ذكر القول والمراد
بالاقوال ما فوق الواحد فلا يكون القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او لعكس
نقيضها قياسا وقوله متى سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس لا يلزم ان تكون مسلمة في
نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فيدخل في تعريف القياس
الصادق المقدمات وغيره كقولنا الانسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين
وان كانتا كاذبتين الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان جماد وقوله
لذاته احتراز عما يستلزم قولا آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في
قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اولهما يكون موضوع
الاخرى كقولنا ا مساو لب وب مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة ان
المساوي للمساوي مساو حتى لو لم يتحقق تلك المقدمة لم ينتج شيئا نحو الانسان مباين للفرس والفرس
مباين للناطق فلا ينتج ان الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لا يلزم ان يكون
مباينا وقوله قولا آخر اي مغايرا لكل واحد من القولين فلا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا
كيف كانتا لاستلزامهما احدهما او عدل عن المقدمتين الى القولين لئلا يلزم الدور لانهم
عرفوا المقدمة بما وقعت جزء القياس **قال** وهو اما اقتراني كقولك كل جسم مركب وكل مركب
محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس اما اقتراني وهو ما لا تكون النتيجة او
نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وما

واما استثنائي وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو مذكور في القياس ولكن
النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضه اي الشمس طالعة
مذكور فيه وانما سمي الاول اقترانيا لكون حدود القياس اي الاصغر والاكبر والاوسط
فيه مقترنة غير مستثناة ويسمى الثاني استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء
المراد باقترانها عدم استثنائها ولذا عقبه بقوله غير مستثناة ١٢
واشتمال القياس الاستثنائي على النتيجة لا ينافي وجوب مغايرة النتيجة لكل واحد من مقدمات
لان النتيجة انما تقتضي جزءا لاحدى المقدمتين لا نفسها والجزء مغاير للكل ومعنى كون النتيجة
مذكورة في القياس ان النتيجة باجزائها المادية وهيئتها التاليفية مذكورة فيه وان طرفي
عليها اما اخرجها عن كونها قضية قال والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى
حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي
فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في
الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما
فهو الثاني فهذه الاشكال الاربع مذكورة في المطولات والشكل الرابع بعيد عن الطبع ولذلك
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اقول المكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا
وسطا لتوسطه بين طرفي المطلوب وموضوع المقصد يسمى حدا اصغر لانه في الغالب يكون اخص
والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله الاكبر لانه لما كان اعم والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة

التي فيها الاكبر تسمى كبرى لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما
وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا ولم يذكره المص والهيئة الحاصلة من الحد الاوسط
عند الحدين الآخرين بحسب حمله لهما او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للآخر
يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محمولا
فيهما فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من
الانسان بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعلى
ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع
موضوعا يراد به الذات واذا وقع محمولا يراد به المفهوم قلت عند وضع الحد
الاوسط محمولا وان كان منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع هو عين
هذا المفهوم بل المقصود ان ذات الموضوع يصدق عليه هذا المفهوم فيتكرر الاوسط
في جميع الاشكال لانه بمنزلة ان يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكلما يصدق
عليه مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر فالاصغر ثبت له الاكبر فيتكرر الحد الاوسط وكذا ذكره الشيخ
في الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر
الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو بين الانتاج وينتج المطالب الاربعة

الاربعة ثم الثاني لموافقته الاول في الصغرى التي هو اشرف المقدمتين لاشتمالها على
الموضوع الذي بحاله يطلب المحمول ثم الثالث لموافقته الاول في الكبرى وابعد الاشكال
هو الشكل الرابع لمخالفته الاول في المقدمتين وهذه الاشكال الثلث عند الانتاج ترتد الى
الشكل الاول مثلا الشكل الثاني في المثال المذكور يرتد اليه بعكس الكبرى فيفيد النتيجة المطلوبة
والشكل الثالث في المثال المذكور يرتد اليه بعكس الصغرى فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الرابع
يرتد اليه في المثال المذكور بتبديل الصغرى بالكبرى ثم عكس النتيجة وهو بعينه هو النتيجة المطلوبة
ويكون الثاني اقرب الاشكال الى الاول لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده
الى الاول ويأخذ النتيجة من غير رد اليه **قال** وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب **اقول** يشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
وكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم
وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب وهو يدل على ان كلا من الايجاب والسلب ليس
بلازم لذات القياس لان ما بالذات لا يتخلف اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه
لو لم تختلف المقدمتان اما ان يكونا موجبتين او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه
يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب اي كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر
ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شيء من الناطق بحجر
كان الحق الايجاب اي كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه
لو لم يكن الكبرى كلية بل جزئية فاما موجبة او سالبة فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلانه يصدق لا شيء من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب اي بعض الانسان حيوان ولو بدلنا الكبرى قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب

اى بعض الانسان ليس بصاهل واما على تقدير السلب فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب اى بعض الانسان جسم ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب اى بعض الانسان ليس بحجر **قال** والشكل الاول هو الذى جعل معيارا للعلوم فنورده ههنا دستورا ويستنتج منه المطالب **اقول** لما كان الشكل الاول اقرب الاشكال وابينها من جهة الانتاج حتى قيل ان انتاج ضروب الشكل الاول بينة بنفسها لا يحتاج الى البرهان جعل معيارا للعلوم وميزانا لها فلهذا اورده المصنف مع ضروبه دون غيره من الاشكال ليجعل دستورا اى قانونا يستنتج منه المطلوب. فان قيل هذا الشكل دورى لان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان كلية الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الاوسط او ينفى عنه والاصغر من افراد الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت له او مسلوب عنه فهو عين النتيجة فيحصل الدور قلنا يمكن ان يعلم ان الشىء ثابت لشىء او مسلوب عنه اذا عبر عنه بعنوان ولا يعلم اذا عبر عنه بعنوان آخر وههنا كذلك لان ايجاب الاكبر او سلبه عن الاصغر معلوم اذا عبر عنه بعنوان الاوسط وليس بمعلوم اذا عبر عنه بالمتغير وغير معلوم اذا عبر عنه بالعالم فلا دور **قال** وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثانى كل جسم مؤلف ولا شىء من المؤلف بقديم فلا شىء من الجسم بقديم الثالث

الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **اقول** لانتاج الشكل الاول بحسب الكيفية والكمية شرطان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لانه لو لم يتحقق احد الشرطين لزم الاختلاف اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب الصغرى فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب اي كل انسان حيوان ولو بدلنا الكبرى وقلنا كل فرس صهال فالحق السلب اي لا شيء من الانسان بصهال ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك والحق الايجاب اي كل انسان ضاحك والاختلاف امارة انها ليست لازمة لذا القياس على ما عرفت واذا تقرر هذا فاعلم ان الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر لان القضية منحصرة في كلية وجزئية لان المهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان والقضية المعتبرة ليست الا المحصورة الكلية والجزئية موجبة او سالبة وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى وصغرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربع بالكبريات الاربع يحصل اربعة اقسام وباعتبار اقتران المجموع بالمجموع تحصل ستة عشر ضربا وباشتراط ايجاب الصغرى يسقط السالبة الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربع اي الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية الصغرى مع اقسامها الحاصلة الاربعة من اقترانها بالكبريات الاربع اي الموجبتين والسالبتين وباشترا[ط]

كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى اى الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريين الجزئيتين اى السالبة والموجبة واما الاربعة الاولى اعنى الصغريين السالبتين مع الكبريين الكليتين فتسقط من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخرى اعنى الصغريين الموجبتين مع الكبريين الجزئيتين فساقط من اشتراط كلية الكبرى خاصة واما اسقاط الصغريين السالبتين مع الكبريين الجزئيتين فيصح اضافته الى كل واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول لسبقه فبقيت الضروب المنتجة اربعة الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريين الكليتين اى الموجبة و السالبة الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثانى من كليتين والكبرى سالبة فينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم والثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **قال** والقياس الاقترانى اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد

الفرد واما الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم كان هذا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض واسود **اقول** لما بين اقساما في القياس الاقترانى الكائن فى الحملية اراد ان تبين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركيبه من الحمليات المحضة سواء كان تركيبه من الشرطيات او من الحمليات والشرطيات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة **القسم الاول** ما يكون تركيبه من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان

مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار
موجودا فالارض مضيئة والنتيجة في هذا القسم متصلة لكن في الشكل الاول مقدم النتيجة
مقدم المتصلة التي وقعت صغرى القياس وتاليها تالي المتصلة التي وقعت كبرى
القياس وفي الشكل الثاني ايضا مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صغرى القياس
كما في الشكل الاول وتاليها مقدم المتصلة التي وقعت كبرى القياس لكن النتيجة قد تكون
سالبة النتيجة كما في الحمليات وفي الشكل الثالث مقدم النتيجة تالي الاول وتاليها تالي الثانية
وفي الشكل الرابع مقدم النتيجة تالي الاول وتاليها مقدم الثانية والمراد من المتصلتين
اللزوميتان لان الاتفاقيتين لا يتألف منهما القياس واما في الاتفاقية مع
اللزومية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يورد على الشكل الاول
من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان
عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب
عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان
استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك
الوضع لانه يصدق لا شيء من العدد الاثنين بفرد وتنعكس الى لا شيء من الاثنين الفرد
بعدد فليس كل فرد عددا الا ان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص يكون عن بعض
افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على من يقول بان كل فرد عدد

على فلا ثم كذب النتيجة فان من يدعى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يدعى انه زوج

هذا ذكره الشيخ ابو على سينا فى الشفاء القسم الثانى ما يتركب من المنفصلتين كقولنا

دائما العدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج ان كل

عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ لا بد فى كل منفصلة من وقوع احد جزئيها

حقيقية منع الخلو فالواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشارك اعنى الفرد فهو

اول اجزاء النتيجة او الجزء المشارك اعنى الزوج فهو لا يخلو عن القسمين فالواقع اما

الاول والثانى وان كان الواقع هو القسم الاول اعنى زوج الزوج فهو الجزء الثانى

من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثانى اعنى زوج الفرد فهو الجزء الثالث فالواقع

لا يخلو عن نتيجة التاليف فالنتيجة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزء الغير

المشارك ونتيجة التاليف بين الطرف المشارك من المنفصلة الاولى وبين جزئى

المنفصلة الثانية هذا اذا كان احد جزئى المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد

من جزئى المنفصلة الثانية فى جزء غير تام واما اذا كان احد جزئى المنفصلة الاولى

مشاركا لواحد من جزئى المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة

من ثلثة اجزاء الجزئين الغير المشاركين ونتيجة التاليف لان الواقع من المنفصلة الاولى

ان كان الجزء الغير المشارك فيقع الجزء الاول من النتيجة وان كان الجزء المشارك فالواقع

من المنفصلة الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشارك فيتحقق نتيجة التاليف بين الجزئين

المشاركين فيقع الجزء الثانى من النتيجة وان كان الواقع من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشارك

نقيض الجزء الثالث من النتيجة فيصدق نتيجة القياس لصدق مانعة الخلو عن صادق وكاذب كقولنا دائما اما كل انسان ناطق واما كل فرس صاهل ودائما اما كل صاهل حيوان او اما كل حمار ناهق ينتج اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او كل حمار ناهق وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشارك ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر وعلى هذا القياس ومثال الشكل الثاني كقولنا دائما اما كل ثلثة فرد او كل اثنين زوج واما لا شيء من الخمسة بزوج او كل اربعة تنقسم بمتساويين مثال الشكل الثالث اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان واما كل فرس صاهل او كل حمار ناهق ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل وكل حمار ناهق مثال الشكل الرابع كقولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد اما فرد او زوج ينتج اما بعض زوج الزوج عدد او زوج الفرد عدد واما كل عدد فرد

والقسم الثالث

ما يتركب من حملية ومتصلة سواء كانت المتصلة صغرى القياس والحملية الكبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك التالي والحملية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو ليس بحجر مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك فينتج كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان الجسم انسانا فهو


فهو ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك
والنتيجة فهذا القسم متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها عين نتيجة التاليف بين التالي
والحملية **القسم الرابع** ما يتركب من الحملية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او
زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين مثال
الشكل الثاني كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من الفرد بمنقسم بمتساويين ينتج دائما
العدد اما زوج او ليس بمنقسم بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل
فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل مثال الشكل
الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق
او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء الغير المشارك للمنفصلة
ومن نتيجة التاليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية هذا اذا كانت الحملية اقل عددا
من المنفصلة واما اذا لم يكن كذلك فالنتيجة حملية ان كان التاليف بين الحمليات واجزاء
الانفصال متحدا في النتيجة ويسمى القياس المقسم نحو دائما الانسان اما ناطق او ضاحك او
كاتب او نائم او مستيقظ وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان
وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان ينتج كل انسان حيوان وان كانا مختلفين في النتيجة
منفصلة مانعة الخلو كقولنا دائما الحيوان اما انسان او فرس او حمار وكل انسان
ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صاهل
او ناهق **القسم الخامس** ما يتركب من متصلة ومنفصلة سواء

كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم متحركا فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل انسان فهو اما ابيض او غيره ينتج كلما كان هذا حيوانا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غيره **قال** اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احدهما ينتج نقيض الآخر وعلى هذا مانعة الجمع ومانعة الخلو **اقول** قد سبق ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا فرغ من الاقتراني شرع في الاستثنائي وقد عرفت ان الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة او نقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمتين بل جزءها والمقدمة التي تكون النتيجة جزءها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضعية لاثبات احد جزءيها او

او رفعه اى نفيه فيلزم وضع الجزء الاخر او رفعه فاذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة
التى هى جزء القياس الاستثنائى اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج
استثناء عين المقدم عين التالى لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء
نقيض التالى ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج
استثناء عين التالى عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالى لعدم استلزام
وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون
اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه
حيوان ولكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولا ينتج وضع الحيوان وضع
الانسان ولا رفع الانسان رفع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى جزء كان ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان
ينتج عين الاخر لامتناع الخلو عنهما كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وقد عرفت
حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج
انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيها عين الاخر لجواز الخلو كقولنا هذا
الشئ اما لا شجر او لا حجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الاخر
لجواز الجمع **قال البرهان** وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين
اما اليقينيات فاقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم

من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا
مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات
كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده فينتج
ان محمدا عليه الصلوة والسلام نبي وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب واسطة حاضرة في الذهن وهو الانقسام بمتساويين من الاصطلاحات
المذكورة البرهان وهو القياس المركب من اليقينيات لانتاج اليقين واليقين هو الاعتقاد
الجازم الخالي عن تجويز النقيض المطابق لما في نفس الامر الممتنع الزوال واليقينيات
اقسام منها اوليات وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بل تحتاج الى
المشاهدة بالحس كالحكم بان الشمس مشرقة والنار محرقة وان لنا جوعا وعطشا
وخوفا ومنها المجربات وهي التي يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل للصفراء ومنها الحدسيات وهي القضايا التي
يحكم العقل بها بالحدس المفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والحدس
وهو سرعة الانتقال الذهن من المبادي الى المطلوب بحيث تحصل المبادي مع المطالب
دفعة واحدة ومنها المتواترات وهي القضايا التي يكون جزم العقل بها بواسطة
السماع من جمع كثير يستحيل تواطيهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم
ادعى النبوة واظهر المعجزة ومنها قضايا قياساتها معها وهي القضايا التي يحكم
العقل بها بواسطة لا تغيب عن الذهن كالحكم بان الاربعة زوج بواسطة

بواسطة وهو الانقسام بمتساويين ولذا لو قيل لو قلنا ان الاربعة زوج تعوّ
على الفور انه منقسم بمتساويين **قال** والجدل وهو قياس مولف من مقدمات
مشهورة والخطابة قياس مولف من مقدمات مقبولة من شخص يعتقد فيه
او مظنونة والشعر قياس مولف من مقدمات يبسط منها النفس او يقبض والمغالطة
قياس مولف من مقدمات شبيهة بالحق والمشهورات قياس مولف من مقدمات
وهمية كاذبة والعمدة منه البرهان لا غيره وليكن هذا آخر الرسالة
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **اقول** من الاصطلاحات المذكورة
الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لالزام الخصم واقناع ومنها الخطابة
وهي القياس المركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا التي
كانت ماخوذة من الانبياء والاولياء والعلماء او من مظنونات كقولنا كل من يطوف في الليل
فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات يحصل للنفس منها بسط
والقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنبسط منها النفس واذا قيل العسل
مرة مهوعة تنقبض ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة
شبيهة بالصادق او بالمشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط
اما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال الشرط بحسب
الكمية والكيفية بان يكون كبرى الشكل الاول جزئية والصغرى سالبة
واما من جهة المادة بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادق



كما اذا قلت لصورة الفرس المنقوش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا
حيوان اذا اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي وان اريد بالفرس صورته فالفساد من
جهة الصورة لعدم تكرر حد الاوسط ومن جهة المعنى كوضع الطبيعية مقام
الكلية كما اذا قلت الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس فان
الكبرى ليست كلية واعترض عليه بان وضع الطبيعية مكان الكلية
ليس من فساد المعنى بل من فساد الصورة لفوات كلية الكبرى واجيب
بان حمل الكبرى ههنا صادق لصدق طبيعية فحينئذ لم يفسد الصورة ويكذب
الكبرى فيفسد المعنى وفيه ان السوال وارد لانا اعتبر كونها طبيعية موضوعة
مقام الكلية لا معنى لاعتبار الكذب اذ لو اعتبر كلية كاذبة
لا يكون وضعا الطبيعية مقام الكلية بل وضعا للكلية الكاذبة في
كبرى الشكل الاول والحاصل ان العمدة وما عليه التعويل هو البرهان

لكونه مركبا من اليقينيات المنتجة لليقين وما عداه
توابع ولواحق به وليكن هذا آخر ما
اوردناه في شرح هذا الكتاب المسمى
بايساغوجي من الشيخ اثير الدين الابهري
بعون الله الملك الوهاب

تمت بالخير

صحیحنامہ ایساغوجی

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۱۷	بالابتدا	بالابتداء	۱۶	۸	تميز	مميز
۵	۲	جمعة	جمعتة	۱۸	۵	كالنفس	كالمتنفس
۵	۳	عهدينا	فهدينا	۱۸	۱۵	اعتبارة	اعتبارية
۵	۶	المشتدة	المشتقة	۲۰	۱۰	السرة	البشرة
۵	۹	فها	فيها	۲۲	۱۶	سقيه	بقيه
۵	۱۷	يبو	اليونان	۲۴	۶	تبين	يتبين
۶	۱	بالنظرة	بالنظر	۲۴	۱۳	المغية قد	المغية نحو قد
۶	۹	قطبعتة	قطبعية	۲۷	۳	عليه ان الحقيقة	عليه وان اريدت الحقيقة
۶	۱۰	المسموة	المسموع	۲۹	۱۲	شى	متى
۶	۱۶	يكون	بكون	۳۰	۳	محصورين	محصورتين
۷	۱۱	اللفظية بالوضعية	اللفظية الوضعية	۳۱	۱۴	لانه لايجوز	لانه يجوز
۹	۱۲	كونها فلانه	كونها عليه فلانه	۳۵	۴	مضرتة	مقترنة
۹	۱۴	جزء منه	بجزء منه	۳۵	۸	مذكون	مذكورة
۱۲	۹	النسبة	التسمية	۴۱	۷	مع الحمليات	من الحمليات
۱۵	۱۴	اخراجها	اخرجها				
۱۶	۱	هو في انه وهو ذاتي	هو في ذاته				

تمت